الأمم المتحدة

A/C.3/69/3

الجمعية العامة

Distr.: General
13 October 2014
Arabic
Original: English

الدورة التاسعة والستون
اللجنة الثالثة
البند ٦٨ (ج) من جدول الأعمال
تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين

رسالة مؤرخة ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لبيلاروس لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم طيه الورقة غير الرسمية المعنونة ”بيلاروس وحقوق الإنسان: آراء عامة والتعاون مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في الفترة من عام ٢٠١٢ إلى عام ٢٠١٤“ (انظر المرفق).

وأرجو التفضل بتعميم هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ٦٨ (ج) من جدول الأعمال.

(توقيع) أندريه دابكيوناس

201014 201014 14-62508 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لبيلاروس لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالروسية]

بيلاروس وحقوق الإنسان: آراء عامة والتعاون مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في الفترة من عام ٢٠١٢ إلى عام ٢٠١٤

ظلت بيلاروس على الدوام تعارض تسييس حقوق الإنسان والحريات، حيث ترى أن التعاون الدولي في ميدان حقوق الإنسان ينبغي أن يقوم على نهج شامل إزاء حالة حقوق الإنسان يراعي التجارب التاريخية للبلدان، والعقليات السائدة بها، وخصائصها الاقتصادية والسياسية.

وثمة مقال بقلم فلاديمير ماكاي، وزير خارجية جمهورية بيلاروس، عنوانه ''حقوق الإنسان: ما الذي جعلها تقسم العالم ومن دفع إلى ذلك؟''[أ]، يبين آراء بيلاروس بشأن حقوق الإنسان وحالة حقوق الإنسان في العالم اليوم.

فحقوق الإنسان والحريات المدنية والسياسية، والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وحقوق الإنسان والحريات للأفراد والمجتمعات، هي حقوق عالمية وغير قابلة للتجزئة ومترابطة ومتشابكة ويكمل بعضها بعضا. وينبغي تناول كل فئة من فئات حقوق الإنسان والحريات على قدم المساواة مع الفئات الأخرى والتركيز عليها بالقدر نفسه.

وعند النظر في حالة حقوق الإنسان في بلد ما، كثيرا ما يتم إغفال حالة البلد العامة في المجال الاقتصادي – الاجتماعي أو الديني أو الإثني. ويعتبر عدد المظاهرات وأعمال الاحتجاج ووتيرتها دليلا على مدى ''الحرية'' في أي مجتمع للتعبير عن وجهات النظر والآراء عوضا عن اعتبارها مؤشرا على حركات احتجاج ناجمة عن تدهور الحالة الاقتصادية – الاجتماعية للأفراد أو نتيجة لوجود انتهاكات لحقوقهم في تلك المنطقة. وينظر إلى أنشطة منظمات النازيين الجدد المتطرفة والقومية المتعصبة بوضوح بوصفها تعبيرا عن التعددية، في حين أن وجود حالة واحدة للمنظمات التي تحمل مثل تلك الآراء المتشددة يشير إلى حالة غير صحية في المجتمع، وذلك في الوقت الذي تنتهك فيه أنشطة تلك الأحزاب والمنظمات حقوق الأقليات القومية، على سبيل المثال. وقدرة المُخدمين على التوصل إلى اتفاقات

(أ) متاح على الموقع http://mfa.gov.by/press/smi/b83045265588b2ad.html.

وتسويات مع المنظمات النقابية، وبالتالي تجنب إمكانية الإضراب، يتم انتقادها بوصفها انتهاكا لحقوق العمال.

والأمثلة عديدة على الآراء الخاطئة بوضوح عن حقوق الإنسان. وللأسف، يماثل ذلك في الكثرة عدد البيانات التي تتلاعب بالحقائق في هذا المجال. وليست هناك دولة واحدة في العالم بوسعها التفاخر بعدم وجود مشاكل لديها في مجال حقوق الإنسان. وقد أصدرت وزارة الخارجية في جمهورية بيلاروس تقريرا عن هذا الموضوع يتطرق لأبرز حالات انتهاكات حقوق الإنسان في بلدان معينة في العالم[ب].

ويجب أن تستند الجهود الدولية الرامية إلى النهوض بحقوق الإنسان والحريات وحمايتها إلى مبادئ التعاون والحياد والحوار الذي يحترم الجميع، ويجب أن تسعى إلى تعزيز الجهود الوطنية للدول الأعضاء في الأمم المتحدة للوفاء بالتزاماتها في هذا المجال وتقديم المساعدة في تحديد الخط الدقيق الفاصل بين إعلاء شأن الحقوق والحريات لمجموعة ما وانتهاك حقوق وحريات مجموعة أخرى.

بيلاروس والاستعراض الدوري الشامل

خضعت بيلاروس للدورة الأولى من عملية الاستعراض الدوري الشامل في أيار/مايو ٢٠١٠، مما أدى إلى قبول ٧٤ توصية من أصل ٩٣ توصية من التوصيات المتعلقة بتعزيز الحقوق والحريات الاقتصادية والاجتماعية والمدنية والسياسية، والدفاع عن حريات النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة واللاجئين والمهاجرين وتعزيزها.

وتواصل بيلاروس جهودها لتنفيذ التوصيات وقد نفذت بالكامل أو جزئيا أكثر من ثلثيها. وفي شباط/فبراير ٢٠١٢، وبروح من حسن النية، قدمت بيلاروس تقريرا مؤقتا عن تنفيذ التوصيات[ج] إلى مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. كذلك أشار مكتب الأمم المتحدة في بيلاروس إلى التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات.

وبناء على مبادرة من بيلاروس، وبدعم ومشاركة مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والمكتب القطري المشترك للأمم المتحدة/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في بيلاروس، أُطلقت عملية للمشاورات الوطنية بمشاركة ممثلي السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية،

(ب) متاح على الموقع http://mfa.gov.by/en/publications/reports.

(ج) متاح على الموقع www.ohchr.org/en/hrbodies/upr/pages/uprimplementation.aspx.

والدوائر الأكاديمية، ومنظمات المجتمع المدني، ودوائر الأعمال التجارية، استعدادا للجولة الثانية من عملية الاستعراض الدوري الشامل لبيلاروس (ربيع عام ٢٠١٥).

- الجولة الأولى (شباط/فبراير ٢٠١٢): شاركت المنظمات الدولية والمجتمع المدني في مناقشة بشأن التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات التي صدرت خلال عملية الاستعراض الدوري الشامل. وتم اتخاذ قرار بشأن إعداد التقرير المؤقت.
- الجولة الثانية (كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣): شاركت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والمنظمات الدولية والمجتمع المدني والخبراء الدوليون في مناقشة للجوانب الفنية للتحضير للجولة الثانية من عملية الاستعراض والخبرات الدولية.
- الجولة الثالثة (آذار/مارس ٢٠١٤): شاركت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والمنظمات الدولية والمجتمع المدني في مناقشة للتقدم المحرز في تنفيذ التوصيات استنادا إلى نتائج الجولة الأولى من عملية الاستعراض.
- الجولة الرابعة (تشرين الثاني/نوفمبر – كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤): من المقرر إجراء مناقشة لمشروع التقرير الوطني للجولة الثانية من عملية الاستعراض.

بيلاروس وهيئات الأمم المتحدة المنشأة بموجب معاهدات

إن بيلاروس، بصفتها إحدى الدول المؤسسة للأمم المتحدة، طرف في غالبية الصكوك الدولية لحقوق الإنسان. وامتثالا لالتزامات بيلاروس الدولية فيما يتصل بالمشاركة في معاهدات حقوق الإنسان، فإنها تقدم بانتظام تقارير دورية لتنظرها هيئات الأمم المتحدة المنشأة بموجب معاهدات. وخلال الفترة من عام ٢٠١٢ إلى عام ٢٠١٤، قدمت بيلاروس ما يلي:

- التقرير الجامع للتقارير الدورية الرابع والخامس والسادس المقدمة إلى لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣)
- التقرير الجامع للتقريرين الدوريين الثامن عشر والتاسع عشر المقدمين إلى لجنة القضاء على التمييز العنصري (آب/أغسطس ٢٠١٣).

وفي عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦، ستقدم بيلاروس تقارير دورية إلى اللجنة المعنية بحقوق الإنسان واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، ولجنة مناهضة التعذيب.

إضافة إلى ذلك، في سياق التعاون مع هيئات الأمم المتحدة المنشأة بموجب معاهدات، أعدت بيلاروس وقدمت وثيقة أساسية موحدة تشكل جزءا من التقارير الدورية الوطنية وتتضمن وصفا للحالة العامة لحقوق الإنسان في البلد.

بيلاروس ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

خلال الفترة من نيسان/أبريل إلى حزيران/يونيه ٢٠١٣، تم تنفيذ أول مشروع للمساعدة التقنية في تاريخ التعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وفي أيار/مايو ٢٠١٣، وفي إطار ذلك المشروع، نُظمت أول حلقة دراسية عن مكافحة الاتجار بالبشر في سياق حقوق الإنسان لممثلي مجموعة الأصدقاء المتحدين ضد الاتجار بالبشر. وشارك في الحلقة الدراسية ممثلون عن ٢٢ بلدا. وافتتح الحلقة الدراسية وكيل الأمين العام للأمم المتحدة والمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وتمثلت إحدى نتائج الحلقة الدراسية في اتخاذ قرار بشأن تنظيم تلك المناسبات المعنية بمكافحة الاتجار بالبشر في سياق حقوق الإنسان بصورة منتظمة.

وفي حزيران/يونيه ٢٠١٣، وبمبادرة من بيلاروس وبالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والمكتب المشترك للأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في بيلاروس ومشاركتهما، نُظمت في منسك حلقة دراسية معنية بمنع التمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب لفائدة الهيئات الحكومية والمجتمع المدني.

وفي عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣، وبناء على دعوة من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، شارك ممثلون للهيئات الحكومية والمجتمع المدني في ثلاث مناسبات إقليمية بشأن مسائل حقوق الإنسان، أُطلع المشاركون خلالها على التقدم المحرز في ميدان حقوق الإنسان، بما في ذلك التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات المقدمة استنادا إلى الاستعراض الدوري الشامل.

وفي عام ٢٠١٤، وجهت بيلاروس الدعوة مرة أخرى إلى عدد من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان لزيارة البلد، حيث تم هذه المرة توسيع نطاق قائمة المدعوين. ولا تزال بيلاروس في انتظار الرد على الدعوة.

وفي عام ٢٠١٤، وبمبادرة من بيلاروس وبالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في بيلاروس، والاتحاد الأوروبي، ومجلس أوروبا، وبمشاركة تلك الجهات، نُظمت حلقة دراسية دولية عن عمل وإنشاء المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. وفي تلك المناسبة، طُرح مفهوم قيام مؤسسة لأمين المظالم في بيلاروس.

وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، وبمبادرة من بيلاروس وبالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في بيلاروس ومشاركتهما، نُظمت حلقة دراسية دولية عن الجهود الرامية إلى مكافحة التحريض على الكراهية وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب في شبكة الإنترنت، بمشاركة ريتا إتساك، المقررة الخاصة لمجلس حقوق الإنسان المعنية بقضايا الأقليات.

وتعتزم بيلاروس مواصلة تعاونها البناء مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بتنظيم المناسبات المشتركة بشأن تنفيذ أحكام المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان على صعيد الممارسة القضائية؛ وتعزيز حقوق الإنسان للأشخاص ذوي الإعاقة والدفاع عنها؛ وقضايا أخرى.